المحور الخامس: مجالات/ نماذج السياسات العامة العالمية

غالبا ما تثير الأزمات الاقتصادية العالمية مناقشات حول الحوكمة العالمية والتعاون الدولي، ولم تكن الازمة الأخيرة استثناء قاعدي والسبب هو أن الأزمات تكشف مواطن القصور في القواعد والمؤسسات الدولية القائمة، يمر الاقتصاد العالمي حاليا بمرحلة تحول تنتقل فيها القوة الاقتصادية العالمية من الغرب إلى الشرق والجنوب، فالاقتصاديات الصاعدة والنامية تساهم بالفعل بأكثر من 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (على أساس القوى الشرائية) ومن المتوقع ان يزداد هذا الرقم بعد عشر سنوات من الآن إلى 64 بالمئة.

1. مفهوم الحوكمة الاقتصادية:

قد تكون الحوكمة هي المتغير المستقل الذي يحدد "من يأخذ ماذا؟ متى وكيف؟" ومع ذلك، فإن البحث التجريبي الذي يربط جوانب معينة من الحوكمة بالأداء الاقتصادي نادر جدًا.معظم الأدبيات في العلوم السياسية تعكس المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث تفحص تأثير الظروف الاقتصادية على تطور المؤسسات الديمقراطية .أما العلماء الذين يتناولون قضية الحكومة والأداء الاقتصادي، يميلون إلى دراسة أنواع الأنظمة السياسية (الاستبدادية، الأبوية، الديمقراطية، إلخ) بدلاً من العناصر الأصغر التي نهتم بها هنا (المساءلة، والانفتاح، وقابلية التنبؤ.(تدعم استنتاجاتهم وجهة النظر العملية القائلة بأن النمو الاقتصادي في مراحله الأولى يرتبط بالالتزام بالسياسات المعروفة: إدارة مالية جيدة، استخدام ماهر لأدوات الحكومة لإدارة السوق، أنظمة مؤسسات تنافسية تكافئ الأداء، تعليم واسع النطاق، ودعم سيادة القانون، وهذه السياسات تظهر في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية على حد سواء.

إذن تشير الحوكمة الاقتصادية: "إلى الإطار السياسي والتشريعي الذي تتبناه الحكومات لإدارة الاقتصاد".

تشمل الحوكمة الاقتصادية مجالَيْن رئيسيَيْن للسياسة العامة:

❖ **إدارة الاقتصاد الكلي** (بما في ذلك المالية الكلية :(يتعلق هذا المجال بالسياسات التي تؤثر على الاقتصاد ككل، مثل السياسات الضريبية والنقدية والإنفاق الحكومي.

❖ **إدارة الاقتصاد الجزئي** (بما يتعلق بالسياسات التي تحدد بيئة عمل القطاع الخاص :(يركز هذا المجال على السياسات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للشركات والأفراد، مثل أنظمة الترخيص التجاري وآليات تنفيذ العقود.

بمعنى آخر، تعنى الحوكمة الاقتصادية بجوانب مختلفة تؤثر على أداء الاقتصاد، سواء على المستوى الكلي (الاقتصاد بأكمله) أو المستوى الجزئي (الشركات والأفراد). وتشمل مجموعة واسعة من السياسات والقوانين التي تحدد بيئة العمل والاستثمار وتضمن حسن سيرورة النشاط الاقتصادي.

2. مبادئ الحوكمة الاقتصادية:

- ❖ شفافية المعلومات والعمليات الاقتصادية.
- ❖ المساءلة والمشاركة في صنع القرارات الاقتصادية.
- ❖ عدم التمييز وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.
- ❖ إقرار وتنفيذ السياسات العامة بطريقة فعالة ومصلحة الجميع

3. دور الدولة والفواعل غير الدولاتية في تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية.

يتناول **تقرير عن التنمية في العالم 2017** :الحوكمة والقانون بالبحث في كيفية أن الإجحاف في توزيع السلطة داخل مجتمع ما يتعارض مع فعالية السياسات. فالتفاوتات في القوة، على سبيل المثال، تساعد في تفسير فشل قوانين مكافحة الفساد النموذجية غالبا في تحجيم الفساد، أو عدم تحسين اللامركزية الخدمات البلدية على الدوام، أو احتمال ألا تحدّ السياسات المالية المحكمة الصياغة من التقلبات ولا تولّد مدخرات طويلة الأجل.

ويشير التقرير إلى أن المؤسسات غالبا ما تُلام على قصور السياسات والحلول الفنية في تحقيق النتائج المرجوة. غير أنه خلص إلى أن البلدان المعنية والمانحين بحاجة إلى البحث على نطاق أوسع في تحسين نظام الحوكمة كي تنجح السياسات. ويوضح أن تحسين نظام الحوكمة هو عملية تتفاعل خلالها الدولة والجماعات غير الدولة لتصميم السياسات وتنفيذها، وذلك بالعمل في إطار مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تشكّلها القوة.

ويدرس التقرير أمثلة من مختلف البلدان، بما في ذلك بناء الدولة في الصومال وجهود محاربة الفساد في نيجيريا وتحديات النمو في الصين والعشوائيات والاقصاء في مدن الهند. ويحدد ثلاثة مكوّنات ناجحة لفعالية السياسات وهي الالتزام والتنسيق والتعاون. وباعتبارها وظائف رئيسية لتحسين نتائج الحوكمة، يجب على المؤسسات أن تقوم بما يلي:

❖**تعزيز الالتزام بالسياسات في مواجهة الظروف المتغيرة:** فمن شأن ذلك أن يساعد على سبيل المثال: في حالة أن واضعي القرارات أنفقوا إيرادات غير متوقعة بدلا من ادخارها للمستقبل، أو أن القادة تراجعوا عن اتفاقات لإرساء السلام مع غياب الإلزام بتنفيذها.

❖**تعزيز التنسيق:** لتغيير التوقعات والتماس تدابير اجتماعية منشودة من الجميع. وتظهر التحديات في سياقات عديدة، من التمويل للتجمعات الصناعية والتخطيط العمراني. فالاستقرار المالي، على سبيل المثال، يعتمد على معتقدات بشأن المصداقية. فالمنطق يقول بترك الأموال لدى البنك خلال الأزمات ومع ذلك فإن المواطنين يهرعون إليه لسحب ودائعهم إذا اعتقدوا أن غيرهم سيفعل ذلك أيضا، مما يؤدي في النهاية إلى فقدان البنك ما لديه من سيولة ثم انهياره.

❖ **تشجيع التعاون** :السياسات الفعالة تساعد على تعزيز التعاون بالحد من السلوك الانتهازي كالتهرب من الضرائب، ويتم ذلك في أغلب الأحوال عبر آليات للإثابة أو العقاب. فالفرد قد يتوفر له حوافز لانتهاج سلوك انتهازي. فعدم سداد الضرائب لا يمنعه من التمتع بالخدمات العامة التي يمولها غيره من المواطنين. وبالمثل، حين لا تستفيد جماعة ما من سياسات معينة أو تشعر بأنها تحصل على أقل مما تستحقه (على سبيل المثال، سوء الخدمات العامة)، فقد يضعف مدى امتثالها لهذه السياسات.

وبناء على ذلك اتخذت عديد من الدول استراتيجيات تعزيز الحوكمة الاقتصادية من خلال تبني مقاربة حوكمة الشركات باعتبارها عنصرا هاما لتعزيز التطور والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة، كما أنها وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين.

على سبيل المثال تبيت الجزائر مقاربة حوكمة الشركات في إدارة المؤسسات والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

❖ سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق، جعلها تخضع للالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد من خلال تقليص دور الدولة والشروع في خوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.

❖ مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية اسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات.

❖ إعتماد نظام مصـــرفي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاســبية الدولية والانطلاق في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ 2010.

أما الدور المحري للفواعل عبر الدولاتية ومن بينها المنظمات غير الحكومية فقد تزايد النقاش حول دورها الجديد في الحوكمة العالمية، أين أصبحت المؤسسات والأدوات السياسية التقليدية تخوض صراعا من اجل مواكبة التحديات المهمة التي تطرحها السياسة العالمية وفي الوقت الذي تتم فيه مواجهة الاندماج الإقليمي والتوجه نحو اللامركزية فإننا نشـــهد تفكك دولة الرفاه بعد الإخفاقات التي عرفها مفهوم الدولاتي وكل النظريات القائمة على الدولة لتشـكيل نماذج ضـبطية لكل الانسـاق الاجتماعية والاتجاه نحو مفهوم الدولة التعاونية وتصورها كفاعل لا يرقى إلى مستوى التأثير الذي قد تشكله فواعل غير دولاتية أخرى.

الشكل رقم 01: ديناميكية الحوكمة الاقتصادية العالمية من طرف الفواعل العالمية

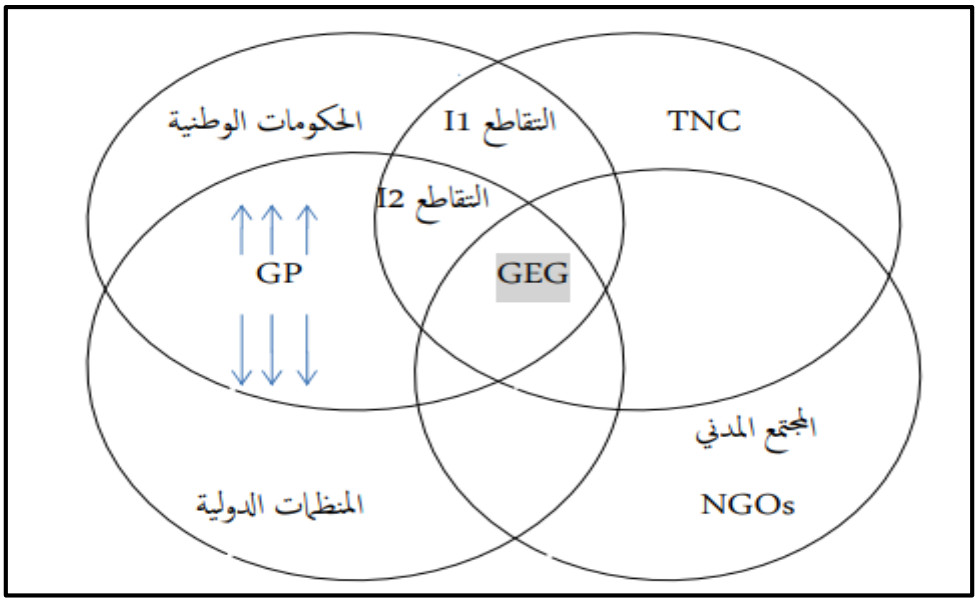

المصدر: شهرزاد خير، "دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية". مذكرة الماجستير إدارة دولية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص: 88

تتحقق مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤسسات الاقتصادية الدولية الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي وتتمثل في منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، والبنك الدولي، صـندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، وتشـارك المنظمات غير الحكومية في التأثير في عمل المؤسـسـات الاقتصـادية الدولية، من خلال المشـاركة في الاجتماعات، اما في البلدان النامية فهي تسـعى للحصـول

على المويل للحضور والمشاركة بدل صنع السياسات، يهتم البنك وصندوق النقد الدوليين بتصميم، تمويل وتنفيذ مشاريع التنمية والاقراض لدعم برامج معالجة أهداف سياسات الاقتصاد الكلي.

تقع اهداف المنظمات غير الحكومية الإصلاحية مع صندوق النقد الدولي بشكل واسع تحت أربعة محاور رئيسية: تغيير سياسة المشروطية التي يضعها الصندوق للحكومات، تخفيض أو شطب ديون البلدان الفقيرة للصندوق، دمقرطة عمليات الصندوق، إعادة بناء الصندوق في سياق اصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

كما يبرز تأثير الفواعل غير الدولاتية في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف في منظمة التعاون والتنمية بالنسبة للكثرين جسدت هذه المفاوضات تنامي نفوذ الفواعل غير الدولاتية في الشؤون الدولية، وبشكل خاص في الأعمال الاقتصادية العالمية، وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تطوير في حوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية حيث أدى النمو السريع الأخير للاستثمار الأجنبي المباشر وانتشار الشركات العابرة للقوميات إلى الحد الذي أصبحت فيه المبيعات الداخلية والخارجية من طرف الشركات التابعة لها أكثر أهمية من التدفقات الدولية التقليدية، إذ تجادل منظمات الاعمال والشركات الدولية بالحاجة إلى نظام متعدد الأطراف بشأن الاستثمار ليحل محل خليط الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتعلقة بالاستثمار والحد الكبير في نظم الاستثمار الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور جماعات المنظمات غير الحكومية غير المرتبطة بالأعمال مع اهتمام متزايد بالمفاوضات والنظم الاقتصادية الدولية.